

Distr.: General  
12 April 2013  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٣  
من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نيويورك  
البند ١٥ من بند جدول الأعمال المؤقت  
صندوق الأمم المتحدة للسكان - المراجعة  
الداخلية للحسابات والرقابة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	..... التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
١٥	..... رد الإدارة على التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات



الرجاء إعادة استعمال الورق



## التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ٢٠١٢

### أولا - الغرض

- ١ - عملا بالبند ١٤ من الاختصاصات، ووفقا للفقرة ١٤ جيم من البند الفرعي واو من الفرع الرابع من سياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، يورد هذا التقرير المقدم إلى المدير التنفيذي للصندوق موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للصندوق والمشورة الاستراتيجية التي قدمتها خلال عام ٢٠١٢.
- ٢ - وتتوجه اللجنة الاستشارية بالشكر إلى إدارة الصندوق نظرا لتقبلها مشورة اللجنة وتتوجه بالشكر للصندوق على ما اتخذته من إجراءات لمعالجة المسائل التي لوحظت.

### ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في

عام ٢٠١٢

- ٣ - اختصاصات اللجنة الاستشارية: أوصت اللجنة الاستشارية في عام ٢٠١٢ بإجراء تغييرات طفيفة على الاختصاصات اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد وافق المدير التنفيذي عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.
- ٤ - أعضاء اللجنة: تقوم اللجنة الاستشارية بعملية تناوب وتوظيف متواصلة لكفالة التعاقب في عضويتها ضمانا لاستمراريتها. وأثناء عام ٢٠١٢، كانت اللجنة الاستشارية تتألف من خمسة أعضاء، جميعهم من خارج الصندوق، ولديهم الخبرة الفنية المطلوبة في إدارة المخاطر ومراقبتها، والمراجعة الداخلية للحسابات، والحوكمة، والإدارة المالية وإعداد التقارير المالية، والمسائل الإنمائية والبرنامجية. وقد تولى السيد ويليام فاوولر (الولايات المتحدة الأمريكية) منصب الرئيس في عام ٢٠١٢. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، انفصل عضوان عن اللجنة، هما السيدة اليزابيث ماكراي (كندا) والسيد ماك يوين تين (سنغافورة)، لغرض تناوبهما بعد أن انتهت فترة شغلها لمنصبيهما التي امتدت ثلاث سنوات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، انضم إلى اللجنة عضوان جديدا، هما السيد فيراساك لينغسيريريووات (تايلند) والسيد بيتر مارتز (هولندا)، بالإضافة إلى السيدة برلينا مكساكوي (جنوب أفريقيا) والسيد خوزيه أوريسا (الأرجنتين) اللذين انضموا إلى اللجنة في عام ٢٠١٢.

٥ - الاستقلال: جميع أعضاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات مستقلون عن صندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارته وتنظيمه. ويُطلب سنويا من أعضاء اللجنة الاستشارية إعلان ما إذا كانت توجد أي علاقة قد تحد من استقلالهم في المظهر أو في الواقع. وقد أُبلغت بيانات إعلان الاستقلال هذه إلى المدير التنفيذي. وفي عام ٢٠١٢، لم يُبلغ عن وجود أي تعارض في الاستقلال.

٦ - الاجتماعات: عقدت اللجنة الاستشارية ستة اجتماعات في عام ٢٠١٢، عُقدت أربعة منها بحضور الأعضاء شخصا (في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر) وعُقد اجتماعان عن طريق الحوار من بعد (في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر). وكان من بين ممثلي الصندوق الذين شاركوا في الاجتماعات المدير التنفيذي، ونائبه، وكبار موظفي الإدارة للبرامج والعمليات، حسب الاقتضاء، ومدير شعبة خدمات الرقابة، ومراجعو الحسابات الخارجيون. وحسب الاقتضاء، اجتمعت اللجنة الاستشارية دون حضور ممثلي الإدارة، وعقدت اجتماعات مغلقة منفصلة مع المدير التنفيذي. وشارك رئيس اللجنة الاستشارية في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في جنيف، سويسرا؛ وفي اجتماع مشترك للجان الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عُقد في نيويورك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فيما يتعلق بنتائج التقرير المشترك لمراجعة الحسابات بشأن إدارة النهج المنسق في التحويلات النقدية إلى الشركاء المنفذين. وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية للجنة الاستشارية، واصل أعضاء اللجنة مشاوراتهم ومداولهم الداخلية، واستعراض الوثائق، وتقديم المشورة إلى إدارة الصندوق عن طريق التفاعل بالهاتف والبريد الإلكتروني.

٧ - الزيارات الميدانية: من أجل زيادة فهم اللجنة لمهمة الصندوق وعملياته، يشترك أعضاء اللجنة الاستشارية، من حين إلى آخر، في زيارات لمكاتب قطرية. ولم يُضطلع بأي زيارة ميدانية في عام ٢٠١٢. ويُتوقع أن يشترك عضوان من اللجنة الاستشارية على الأقل في زيارات ميدانية في عام ٢٠١٣.

٨ - الإبلاغ: أُعدت محاضر لاجتماعات اللجنة الاستشارية. ووفقا للبند ١٣ من اختصاصات اللجنة الاستشارية، قدمت اللجنة تقارير رسمية إلى المدير التنفيذي بعد كل اجتماع. و قدمت اللجنة أو رئيسها إحاطة في هذا الصدد إلى المدير التنفيذي إما شخصيا وإما بواسطة الهاتف.

٩ - تقييم فعالية اللجنة: تُجري اللجنة تقييما ذاتيا سنويا للتأكد من مدى ملاءمة اختصاصاتها وتقييم فعاليتها. وقد تم استكمال التقييم الذاتي لعام ٢٠١٢ وأُبلغ إلى المدير التنفيذي. كما تقدم اللجنة توصيات، حسب الضرورة، خلال كل اجتماع، وتتابع بصورة دورية تنفيذ إدارة الصندوق لهذه التوصيات.

### ثالثا - المشورة الاستراتيجية التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات إلى الإدارة في عام ٢٠١٢

١٠ - يرد أدناه موجز للمسائل المثيرة للقلق التي حددتها اللجنة الاستشارية، مشفوعة بالمشورة الاستراتيجية التي قُدمت إلى المدير التنفيذي والإدارة العليا للصندوق في عام ٢٠١٢.

١١ - التغييرات التنظيمية: خلال عام ٢٠١٢، شاهدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تحولا كبيرا حدث في صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة خدمات الرقابة نظرا للقيام بشغل عدد من المناصب الإدارية. وفي عام ٢٠١٢، كان من بين الموظفين الجدد الذين تم تعيينهم نائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية)، ونائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج)؛ ومدير شعبة الموارد البشرية؛ ومدير شعبة خدمات الرقابة. واللجنة على ثقة من أن التحول الذي حدث في قيادة شعبة خدمات الرقابة إلى جانب تولي نائبي المدير التنفيذي ومدير شعبة الموارد البشرية الجدد لمناصبهما أمر سيؤدي إلى زيادة التعاون فيما بين جميع الشعب دون فقدان أي زخم تحقق على مدى السنوات العديدة الماضية.

١٢ - استعراض السياسات على نطاق واسع: وفقا لاختصاصات اللجنة الاستشارية، من المتوقع أن تقوم اللجنة باستعراض السياسات التي تؤثر تأثيرا كبيرا فيما يلي: (أ) الإدارة المالية وإعداد التقارير المالية؛ (ب) ومهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق والتقييم؛ (ج) وفعالية نظامي الرقابة الداخلية والمساءلة الخاصين بالصندوق. وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، استعرضت اللجنة الاستشارية النظام المالي والقواعد المالية للصندوق وقدمت توصيات بشأنهما. وشدّدت اللجنة على أهمية التشاور معها قبل وضع الصيغة النهائية للسياسات التي تؤثر تأثيرا شديدا على أساليب عمل الصندوق وعملياته.

١٣ - إعادة التنظيم: في عام ٢٠٠٨، لاحظت اللجنة الاستشارية أن الصندوق كان يمر بعملية تحول داخلية متعددة المستويات. ولا يزال هذا التحول مستمرا. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، أحرز الصندوق تقدما كبيرا في تنفيذ هيكل تنظيمي جديد وكفل في الوقت ذاته أن تدعم إعادة الهيكلة عملية إصلاح الأمم المتحدة. غير أن الصندوق لا يزال

يواجه تحديات كبيرة في مجالات الموارد البشرية والإدارة والتشغيل، وبدأ في عام ٢٠١٢ عملية لوضع خطة استراتيجية جديدة له، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، عقب إجراء استعراض منتصف المدة، في عام ٢٠١١، للخطة الاستراتيجية الحالية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وبالإضافة إلى إعادة تنظيم الصندوق ووضع الخطة الاستراتيجية الجديدة له، يجري الصندوق تعديلات في سياساته وممارساته المالية لدعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (التي تنفذ في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣)؛ ووضع استراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة (انظر الفقرة ٢٢ أدناه) وإطار الرقابة الداخلية؛ وإدخال تحسينات على عملية البرمجة بهدف معالجة الطرائق الجديدة لتقديم المعونة؛ وتغيير العلاقات التنفيذية وآليات التمويل مع الشركاء المنفذين والوكالات المانحة الأخرى.

١٤ - ومن خلال المعلومات المستكملة التي قدمها الصندوق بشكل منظم إلى اللجنة الاستشارية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، لاحظت اللجنة التقدم الذي أحرزه الصندوق في تحقيق عملية إعادة تنظيمه، المراد بها جزئياً دعم زيادة تركيز الصندوق على الميدان وتوجهه نحو تحقيق النتائج. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة الاستشارية في عام ٢٠١١ بأن ينشئ الصندوق وسيلة لتقييم ما إذا كان يجري تحقيق النتائج المستهدفة من عملية إعادة التنظيم. وشددت اللجنة الاستشارية على أهمية تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية ومعايير النجاح الصريحة التي يمكن استخدامها لقياس مدى تأثير إعادة التنظيم على فعالية الصندوق ونتائجه. وبينما لوحظت أثناء عملية إعادة التنظيم بعض التحديات الداخلية والإدارية والمتعلقة بالموارد البشرية، وهي تحديات كثيراً ما تفاقمت بفعل مسائل خارجية غير متوقعة من قبيل خيارات الأماكن وأماكن العمل الفعلية، فإن اللجنة الاستشارية تؤيد الصندوق في جهوده المستمرة لمعالجة هذه القضايا بروح من المسؤولية.

١٥ - وتعتقد اللجنة أنه ينبغي لشعبة خدمات الرقابة أن تستمر في أداء دور بارز فيما يتعلق بإعادة تشكيل الصندوق من خلال تقديم المشورة بصورة مستمرة بشأن مدى ملاءمة الإطار العام للرقابة الداخلية والتوصية بإجراء تحسينات أو تنقيحات يمكن تنفيذها.

١٦ - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: على مدى السنوات الخمس الماضية، تلقت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات إحاطات إدارية منتظمة بشأن حالة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وناقشت أيضاً حالة التنفيذ مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. واستناداً إلى هذه الإحاطات، يبدو أن الصندوق قد حقق تقدماً كبيراً في تنفيذ هذه المعايير، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وسيُعرف في عام ٢٠١٣ مدى النجاح الشامل

الذي نجم عن إعداد وتنفيذ هذه المعايير. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى الحصول على تقرير كامل في هذا الشأن في عام ٢٠١٣.

١٧ - البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١: وفقا لاختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، استعرضت اللجنة الاستشارية، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، مشروع البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأوصت اللجنة الاستشارية بإدخال بعض التنقيحات على هذه البيانات المالية والملاحظات عليها لتحسين وضوح وجودة تقديم المعلومات المالية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعد مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة تقريره لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في صيغته النهائية وأصدر تقريراً غير مشفوع بتحفظ. وتتوجه اللجنة الاستشارية بالتهنئة للإدارة لما بذلته من جهود في عام ٢٠١٢ لمعالجة المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات من قبل في التقرير المشفوع بتحفظ الذي صدر عن فترة السنتين السابقة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بسبب عدم تمكن مراجعي الحسابات من الحصول على مستندات داعمة كافية لجزء كبير من نفقات البرامج المتكبدة بطريقة التنفيذ الوطني.

١٨ - إطار الرقابة الداخلية: في عام ٢٠٠٧، أيدت اللجنة الاستشارية توصية قدمتها شعبة خدمات الرقابة بتنقيح إطار الرقابة الداخلية في الصندوق كي يمثل امتثالا كاملا لمعايير لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي. ويوفر إطار الرقابة الداخلية بشكل رئيسي التوجيه فيما يتعلق بالرقابة على عمليات الصندوق ومسؤوليتها لا سيما على الصعيد القطري. ولا تزال اللجنة الاستشارية تكرر تأكيد موقفها الذي اتخذته في سنوات سابقة وهو: نظرا للتغيرات الجارية في السياسات والممارسات المالية والتنفيذية الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولتطور البيئة الخارجية، يلزم إدخال تنقيحات إضافية ومستمرة على توجيهات الرقابة الداخلية، لضمان استمرار صلاحيتها وطابعها العملي، وتقيدها بالتوجيهات الدولية بما في ذلك التوجيهات الصادرة عن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وامتثالها التام لمعايير لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي. وفي عام ٢٠١١، قدمت إحاطة إلى اللجنة الاستشارية بشأن مبادرة تعزيز إطار الرقابة الداخلية لتنفيذ البرامج بالإضافة إلى العمليات الأساسية. وتؤيد اللجنة الاستشارية هذه المبادرة الهامة وتتطلع إلى إنجازها في عام ٢٠١٣.

١٩ - طريقة التنفيذ الوطني: تدرك اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أن الإدارة العليا للصندوق قد حددت التنفيذ الوطني باعتباره من أعلى أولوياتها. وتتلقي اللجنة الاستشارية بانتظام إحاطات عن الجهود التي تبذلها إدارة الصندوق والشعبة لتحديد ومعالجة الأسباب

الكامنة في إدارة التنفيذ الوطني والتحديات التي تواجهه وتواجه تقديم التقارير عنه حيث أنه لا يزال يشكل مجالاً محفوفاً بمخاطر شديدة. وفي هذا الصدد، تعرب اللجنة عن تأييدها للجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز الضوابط والممارسات الإدارية على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقر وتشجع على اتخاذ المزيد من المبادرات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء تحديات وقضايا التنفيذ الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، توصي اللجنة الاستشارية الصندوق بأن يقوم باستعراض السياسات القائمة ذات الصلة بالتنفيذ الوطني لتوضيح الشروط اللازمة لتطبيق التنفيذ الوطني، أو التنفيذ المباشر أو غير ذلك من الوسائل التنفيذية. وقد أحاطت اللجنة الاستشارية علماً بالأعمال التي اضطلعت بها شعبة خدمات الرقابة بالتعاون مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعملية التي تمت بموجبها تصفية النفقات غير المعززة بمستندات من سنوات سابقة. ولاحظت اللجنة الاستشارية التحسن في توثيق نفقات التنفيذ الوطني. وتُعرب اللجنة الاستشارية عن سرورها بشأن التحسينات التي أُجريت والتي أدت إلى إصدار تقرير غير مشفوع بتحفظ عن مراجعة حسابات فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢٠ - وتسلم اللجنة الاستشارية بالتحديات التي يواجهها الصندوق لضمان المساءلة المناسبة عن النتائج المالية والبرنامجية بينما كان يعمل في إطار طرائق متغيرة لتقديم المعونة، مثل النهج القطاعية والنهج المنسق في التحويلات النقدية. وتؤيد اللجنة الاستشارية توصية المراجعة المشتركة لحسابات إدارة النهج المنسق في التحويلات النقدية، التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للصندوق أن يقوم بتكييف آليات تمويله لتطبيق أنسب طريقة للتنفيذ بالنسبة لبلد معين أو شريك معين من شركاء التمويل وإبداء القدر اللازم من المرونة من أجل تحقيق تطابق أكمل بين الموارد والقدرات والاحتياجات.

٢١ - حسابات صندوق التشغيل: على غرار ما حدث في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، كانت أرصدة حسابات صندوق التشغيل عالية خلال معظم شهور السنة، ثم صُفقت من أجل إعداد التقارير المالية في نهاية السنة. ويقدم الصندوق سلفاً ولكن نسق تصفية الحسابات بطيء ولا يمثل لسياسات إدارة حسابات صندوق التشغيل. وتتطلب هذه المسألة أن تولي الإدارة العليا اهتماماً متواصلاً لها.

٢٢ - إدارة المخاطر في المؤسسة: للمساعدة على تحقيق الإدارة القائمة على النتائج، أوصت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٨ إدارة الصندوق بأن تقوم بوضع وتنفيذ استراتيجية رسمية متكاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة. ومنذ ذلك الحين، استعرضت

اللجنة الاستشارية التطورات المتعلقة بإدارة المخاطر في المؤسسة: (أ) في عام ٢٠٠٩، دراسة ترمي إلى التوصية بالخطوات اللازمة لوضع هذه الاستراتيجية من خلال استعراض الأطر المتصلة بإدارة المخاطر الموجودة حاليا في الصندوق والتي يمكن أن تدعم الاستراتيجية؛ (ب) وفي عام ٢٠١٠، استعان الصندوق بمستشار أقدم لإدارة المخاطر في المؤسسة. وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، كررت اللجنة الاستشارية تأكيد ما يلي: (أ) أهمية إدماج مختلف الأطر ذات الصلة بإدارة المخاطر الموجودة حاليا في الصندوق، وتطوير النظم والعمليات الإضافية اللازمة لدعم وضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة تركز على النتائج وتقوم بتحديد ومعالجة فرص التعرض للمخاطر في جميع وحدات المنظمة وفي علاقاتها الخارجية والمحافظة على هذه الاستراتيجية؛ (ب) وأهمية الدعم المقدم من اللجنة التنفيذية للصندوق لإدارة المخاطر في المؤسسة، مع التشديد على الحاجة إلى زيادة التركيز على قضايا الحوكمة والتنظيم والإدارة، بما في ذلك على دور المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، والعلاقات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. بل والأهم من ذلك الأخذ بإدارة للمخاطر ذات طابع رسمي نظرا للمخاطر الكبيرة التي تم تحديدها عن طريق تقييم المخاطر الذي أجرته شعبة خدمات الرقابة. بيد أن المستشار الأقدم لإدارة المخاطر في المؤسسة، الذي انفصل عن العمل في أوائل عام ٢٠١٢، لم يتمكن من وضع خطة تنفيذ شاملة. وفي عام ٢٠١١، لاحظت اللجنة الاستشارية أن عدد التغييرات الإدارية التي حدثت في عام ٢٠١٢ كانت كبيرة وأنه لن يمكن تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة تنفيذا كاملا إلا عندما تباشر الإدارة العليا مهامها لتقود هذه المبادرة الهامة. وخلال عام ٢٠١٢، لاحظت اللجنة الاستشارية أنه قد عُهد إلى نائب المدير التنفيذي (للمشؤون الإدارية) بمشروع تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة وأنه سيجري وضع استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة. وتدعم اللجنة الاستشارية النهج المتكامل لإدارة المخاطر في المؤسسة وتتطلع إلى أن ترى خطة إدارة المخاطر في المؤسسة في عام ٢٠١٣.

#### رابعا - المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بشعبة خدمات الرقابة

٢٣ - تستعرض اللجنة الاستشارية بانتظام، وفقا للبند ١٦ من اختصاصاتها، "مهمة شعبة خدمات الرقابة، بما فيها ميثاقها، ونطاقها، وخططها، وأنشطتها، ومواردها، وملاكها، وهيكلها التنظيمي".

٢٤ - التغيير في ملاك الموظفين: خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، بدأت شعبة خدمات الرقابة عملية الانتقال من إدارة مدير الشعبة الذي كان سيتقاعد إلى مدير جديد للشعبة

(انضم إلى الصندوق في آذار/مارس) إلى جانب إجراء تغييرات إدارية أخرى عديدة (انظر الفقرة ١١). وقد غادر نائب مدير شعبة خدمات الرقابة منصبه قبل وصول المدير الجديد. وتم شغل هذا المنصب في ضوء تطور حالة مهمة التقييم. وغادر رئيس فرع التحقيقات منصبه في الربع الثاني، وبدأ توظيف رئيس آخر على الفور انضم إلى الصندوق في آذار/مارس ٢٠١٣. وستشكل هذه التحولات تحديات وتعرب اللجنة عن الثقة في أنها ستؤدي إلى زيادة التعاون فيما بين جميع شعب الصندوق دون فقدان أي زخم تحقق على مدى السنوات العديدة الماضية.

٢٥ - أداء شعبة خدمات الرقابة: خلال عام ٢٠١٢، ظلت اللجنة الاستشارية تشهد حدوث تحسن كبير في جودة أداء شعبة خدمات الرقابة وحسن توقيتها، بما في ذلك إصدار التقارير.

٢٦ - موارد شعبة خدمات الرقابة: أكدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات مرارا وتكرارا أهمية تحديد ما إذا كانت مستويات الموارد والقدرات المتاحة للشعبة تؤثر على قدرتها على تنفيذ ميثاقها وتوفير مستوى الضمانات الضرورية لدعم الأهداف الاستراتيجية للصندوق وكيفية حدوث هذا التأثير. وفي هذا الصدد، تم إبراز القضايا الجارية فيما يتعلق بكفاية الموارد المتاحة للشعبة وتحديات التوظيف للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وتقدر اللجنة الاستشارية التحديات الماثلة في وجه التوظيف والاحتفاظ بالمرشحين المناسبين في الوظائف الفنية في الشعبة وكيفية تأثير ذلك على قدرة الشعبة والنتائج الشاملة التي حققتها. وعلاوة على ذلك، ففي بيئات داخلية وخارجية معقدة ومتغيرة، هناك منحى تعليمي شديد الانحدار بالنسبة لجميع المعينين حديثا في الصندوق. ويؤكد هذا أهمية وجود خطة مرنة وملائمة لتعلم الموظفين تشمل التدريب المهني لضمان استمرار فرص التعلم. ومن ثم، من الأهمية الحاسمة أن تتوفر للشعبة القدرة اللازمة والموارد المطلوبة لضمان وجود تغطية كافية في المراجعة الداخلية للحسابات وأعمال التقييم والتحقيقات في الصندوق.

٢٧ - تقييم أداء مدير شعبة خدمات الرقابة: وفقا للبند ١٦ من اختصاصات اللجنة الاستشارية، قدم رئيس اللجنة الاستشارية مُدخلات بشأن أداء مدير الشعبة في عام ٢٠١٢.

## ألف - مراجعة الحسابات

٢٨ - متابعة شعبة خدمات الرقابة للتوصيات الصادرة عن عمليات مراجعة الحسابات: على سبيل متابعة توصية صادرة عن اللجنة الاستشارية عام ٢٠٠٨، وضعت شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠٠٩ نظاما ترصد بموجبه تنفيذ التوصيات الصادرة عن عمليات المراجعة الداخلية للحسابات ويتابع حالة التنفيذ بانتظام مع المتعاملين معه. وتساعد نتائج أنشطة

المتابعة هذه في دعم مساءلة إدارة الصندوق، بتوفير تقييمات موضوعية ومستقلة مستندة إلى الأدلة بشأن حالة الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتنفيذ التوصيات الصادرة نتيجة لأنشطة الرقابة في الصندوق. وفي عام ٢٠١٢، كتّفت الشعبة جهودها وأجرت استعراضات فصلية للمتابعة الشاملة للتوصيات قدمت إلى لجنة رصد مراجعة الحسابات. وتوصي اللجنة الاستشارية بمواصلة هذا الرصد في السنوات القادمة.

٢٩ - خطة مراجعة حسابات شعبة خدمات الرقابة: أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة من حيث المبدأ على خطة مراجعة حسابات شعبة خدمات الرقابة لعام ٢٠١٢ واستعرضت خطة عمل الشعبة لعام ٢٠١٢. ولاحظت اللجنة الاستشارية أن الشعبة قامت بتكييف استراتيجيتها العامة لكي تكون أكثر اتساقاً مع احتياجات الصندوق، مع مراعاة التغيير في الإدارة العليا في عام ٢٠١٢، والتغيير في بيان المخاطر التي تهم سمعة الصندوق بسبب التحفظ على البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والتغيير المقبل في معايير المحاسبة (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) في عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، تنوه اللجنة الاستشارية بالجهود التي تواصل شعبة خدمات الرقابة بذلها لتوفير الضمانات الكاملة والخدمات الاستشارية للصندوق دعماً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق.

٣٠ - تخطيط مراجعة الحسابات: تؤيد اللجنة الاستشارية عملية التخطيط السنوي القائم على المخاطر التي تضطلع بها شعبة خدمات الرقابة واستخدام نموذج المخاطر. وعلى سبيل متابعة توصية صدرت عن اللجنة الاستشارية، وضعت شعبة خدمات الرقابة تقييماً للمخاطر بالمقر والمهام الشاملة لعدة قطاعات في خطتها لعام ٢٠١٠ بالإضافة إلى تقييم جو المخاطر العام في المكاتب القطرية. ولدى وضع الشعبة خطة عملها لعام ٢٠١١، عززت تحليل المخاطر بالمقر الذي أجرته واستكملت عدة التزامات في مقر الصندوق. وفي عام ٢٠١١، وُضع نموذج منفصل للمخاطر لأنشطة المقر من أجل دعم أنشطة مراجعة حسابات الشعبة في عام ٢٠١٢. وتشجع اللجنة الاستشارية الشعبة على مواصلة العمل وفقاً لنموذج التخطيط القائم على المخاطر الذي وضعته، والذي تجري فيه مراجعة حسابات مهام مختارة في المقر بالإضافة إلى المكاتب القطرية.

## باء - التقييم

٣١ - لاحظت اللجنة الاستشارية نتائج استعراض تقييم الجودة الذي اضطلع به فرع التقييم بشعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١١. واستنتجت أن تقييمات البرامج القطرية لا تصل إلى مستوى التوقعات من حيث الجودة. وقام فرع التقييم أيضاً بإجراء دراسات استقصائية عن مكاتب قطرية مختارة لتحديد ما يعترض عمليات التقييم من قيود وصعوبات.

وتشير النتائج إلى أن عمليات التقييم لم يسبقها "تخطيط مناسب"، ولم تحصل على "تمويل كاف"، ولم ينفذها أو يشرف عليها "موظفون على درجة كافية من المهارة، سواء في المكاتب القطرية أو من بين الخبراء الخارجيين". ويسبب ذلك قلقا كبيرا للجنة الاستشارية.

٣٢ - وفي تقرير اللجنة الاستشارية لعام ٢٠٠٩، "شدّدت اللجنة الاستشارية على أهمية التحديد الواضح لأدوار شعبة خدمات الرقابة وإدارة الصندوق في إجراء التقييمات إضافة إلى الوسائل التي تُكفل بفضلها استقلالية التقييمات التي تجريها الإدارة". و"أعربت اللجنة الاستشارية عن اهتمامها بما إذا كان لدى الصندوق ... موارد كافية وأشخاص مؤهلون تأهيلا مناسباً لتنفيذ السياسة العامة تنفيذاً فعالاً في الأجل القصير".

٣٣ - وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة الاستشارية، في تقريرها لعام ٢٠١٠، "أن تحسين جودة عمليات التقييم يستلزم تحسين ثقافة التقييم والمساءلة عن النتائج داخل الصندوق" وشجعت على "إبلاء المزيد من الاهتمام بتحسين تصميم البرامج المستند إلى الأدلة، والتركيز البرنامجي، ورصد البرامج وتقييمها".

٣٤ - وقد يبدو أن إدارة الصندوق لا تركز بما فيه الكفاية على كفاءة جودة واستقلالية عمليات تقييم البرامج القطرية، من خلال توفير الموارد الكافية، وبناء القدرات، وعمليات الرصد والمساءلة الفعالة والقائمة على النتائج. وتفهم اللجنة الاستشارية أن الصندوق، عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢٦/٢٠١٢، بصدد تنقيح سياسته المتعلقة بالتقييم وأنه سيجري تناول قضايا الجودة والاستقلال، بين أمور أخرى، في السياسة المنقحة. وعلاوة على ذلك، عمل الصندوق بصورة وثيقة، في صياغة سياسة التقييم المنقحة، مع المجلس التنفيذي عن طريق إجراء عدد من المشاورات الرسمية وغير الرسمية؛ واسترشد بمشورة المجلس وتوجيهاته في تنقيح سياسة التقييم.

٣٥ - وتؤيد اللجنة الاستشارية المبادرة التي اتخذها فرع التقييم لاعتماد عملية من ثلاثة مسارات لتحسين جودة تقييمات البرامج القطرية. ويشمل هذا وضع منهجية تُصمم خصيصاً لتقييمات البرامج القطرية، وإجراء تقييمات لبرامج قطرية مختارة مع مكاتب قطرية، وتعزيز قدرات التقييم المحلية.

٣٦ - وما زالت اللجنة الاستشارية تؤكد الدور الهام الذي تؤديه مهمة التقييم في تحسين تخطيط البرامج وتصميمها ونتائجها، مما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية للصندوق.

٣٧ - وقد أُحيطت اللجنة الاستشارية علماً خلال العام باستعراض سياسة التقييم، وقدمت المشورة وشاركت في الاجتماع الاستشاري غير الرسمي الذي عُقد مع دول أعضاء في يوم ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

## جيم - التحقيقات

٣٨ - تستعرض اللجنة الاستشارية بانتظام أنشطة ونتائج مهمة التحقيق التي يقوم بها الصندوق، وتؤيد الحاجة إلى المزيد من الأدوات، مثل نظام للرصد المتواصل وموارد كافية تكفل وفاء العملية باحتياجات الصندوق بصورة فعالة. وقد سُرت اللجنة الاستشارية بمعرفة ما تحقق من تقدم في عام ٢٠١٢. وأيدت اللجنة الاستشارية موقف الصندوق في طلبه موظفين إضافيين والتزامه بتنفيذ نظام الرصد المتواصل تنفيذًا كاملاً.

٣٩ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تم نقل التحقيقات بشأن التحرش والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة من شعبة الموارد البشرية إلى شعبة خدمات الرقابة. وسيتيح هذا اتخاذ إجراءات وممارسات موحدة في التحقيق في جميع وحدات المنظمة، وتلبية تزايد متطلبات مراعاة الأصول القانونية الواجبة. وستتابع اللجنة الاستشارية أثر نقلها على حجم عمل شعبة خدمات الرقابة ومواردها.

## دال - الخدمات الاستشارية

٤٠ - تؤيد اللجنة الاستشارية أيضاً تمثيل شعبة خدمات الرقابة في الاجتماعات وإسداء المشورة المتصلة بمبادرات العمل الرئيسية للصندوق كتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإدارة المخاطر في المؤسسة، والإدارة القائمة على النتائج، والتنفيذ الوطني، وإطار الرقابة الداخلية. وتسهم شعبة خدمات الرقابة في حينه، من خلال توفير هذه الخدمات الاستشارية المستمرة، في زيادة فعالية الضوابط وأوجه الكفاءة التنفيذية، أو أي منهما.

٤١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً المشورة التي قدمتها شعبة خدمات الرقابة لدى استعراض مشاريع السياسات أو الأحكام المتعلقة بالرقابة في الاتفاقات من أجل كفاءة امتثالها للقواعد والنظم، وفيما يتعلق بمقررات المجلس التنفيذي.

## هاء - التقارير

٤٢ - التقارير المرحلية التي تقدمها شعبة خدمات الرقابة إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات: خلال عام ٢٠١٢، قُدمت للجنة الاستشارية تقارير مرحلية جديدة لشعبة خدمات الرقابة تشمل عمليات مراجعة حسابات وتحقيقات وتقييمات. ولاحظت اللجنة

الاستشارية أن هذه التقارير المرحلية شكّلت ملخصات مفيدة لكل من الأنشطة والنتائج للفرات التي تمثلها. وتشجع اللجنة الاستشارية شعبة خدمات الرقابة على عرض هذه التقارير على اللجنة التنفيذية للصندوق وتقتراح أنه قد يكون من المفيد لتبادل المعلومات عرض ذات البيانات التي تُقدم إلى اللجنة الاستشارية على اللجنة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، شجعت اللجنة الاستشارية الشعبة على عقد اجتماعات (رسمية وغير رسمية على حد سواء) ومناقشات منتظمة مع المدير التنفيذي ونائبي المدير التنفيذي من أجل ضمان إقامة اتصالات جيدة، خاصة في السنة التي يبدأ فيها التحوّل.

٤٣ - التقرير الذي تقدمه شعبة خدمات الرقابة إلى المجلس التنفيذي بشأن مراجعة الحسابات والرقابة: قامت اللجنة الاستشارية باستعراض التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في الصندوق في عام ٢٠١٢ (DP/FPA/2013/6) الذي يُقدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣، وأحاطت علما بالتقييم الشامل الذي ورد فيه لتعرض الصندوق للمخاطر واتجاهاتها، وهي توافق على محتويات التقرير. وتؤيد اللجنة الاستشارية محور تركيز التقرير، الذي ينصب على تقديم توصيات لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي لتمكين الصندوق من الوفاء بولايته مع تعزيز الكفاءة والفعالية.

## خامسا - مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

٤٤ - التنسيق والاتصال: تجتمع اللجنة الاستشارية بانتظام مع المراجعين الخارجيين لحسابات الصندوق، أي مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، لتبادل المعلومات ذات الصلة وفهم الاستراتيجيات المنفذة لضمان شمول أعمال الصندوق عموما بأنشطة مراجعة الحسابات، ويشمل هذا الأعمال التي تؤديها شعبة خدمات الرقابة. وقد أجرت اللجنة مناقشات فنية مع ممثلي مجلس مراجعي الحسابات في كل من الاجتماعات التي عُقدت على أساس الحضور الشخصي في عام ٢٠١٢.

٤٥ - وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تواصل إدارة الصندوق التعاون مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بشأن المسائل المالية ذات الصلة بما فيها إبلاغ بيانات الصندوق المالية ضمانا للفهم المشترك، لا سيما بشأن المسائل الفنية.

## سادسا - مكتب الأخلاقيات

٤٦ - نظرا إلى أن وظيفة الأخلاقيات هي من العوامل الرئيسية التي تسهم في المساءلة والرقابة بالصندوق، قامت اللجنة الاستشارية بتنقيح اختصاصاتها في عام ٢٠١٠ لتحديد الأخلاقيات على الأخص باعتبارها من مجالات تركيز اللجنة الاستشارية (البند ١٦). وفي

هذا الصدد، تؤيد اللجنة الاستشارية علاقة التسلسل المباشرة بين مستشار الشؤون الأخلاقية والمدير التنفيذي وتشجع هذا المستشار على مساندة عملية اتخاذ الإدارة للقرارات، وذلك بإضافة أبعاد أخلاقية على القرارات الاستراتيجية الرئيسية أو بإضافة هذه الأبعاد على صياغة السياسة العامة. وقد عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعا خاصا مع مستشار الشؤون الأخلاقية في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

## سابعاً - الاستنتاج العام

٤٧ - تعرب اللجنة الاستشارية عن التقدير للتقدم الكبير الذي أحرزه الصندوق على مدى السنوات العديدة الماضية في بيئة اتسمت بتحديات كثيرة. وتعرب اللجنة الاستشارية عن دعمها لاستمرار الصندوق في رعايته لثقافة المساءلة في جميع وحدات المنظمة إلى جانب تعزيز عمليات ضمان الجودة التي يضطلع بها. وتأمل اللجنة في أن تسهم المشورة الاستراتيجية والتوصيات المقدمة إلى إدارة الصندوق في عام ٢٠١٢ في وضع الإطار المناسب للرقابة والمساءلة جنبا إلى جنب مع نظم الدعم وممارسات التنفيذ اللازمة، وفي المحافظة على ذلك الإطار.

٤٨ - وحيث أن عام ٢٠١٢ هو أول سنة تأتي بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ستتابع اللجنة الاستشارية عن كثب التقدم الذي يُحرز وسترصد قيام مراجعي حسابات جدد من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة باستعراض ومراجعة حسابات البيانات المالية لعام ٢٠١٢ التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## رد الإدارة على التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

١ - يقدم رد إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن عدد من المواضيع التي تمت تغطيتها في هذا الرد في رد الإدارة الشامل (الذي يُتاح على حدة على الموقع الشبكي للصندوق) على التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في الصندوق في عام ٢٠١٢ (DP/FPA/2013/6).

٢ - وينوه الصندوق ويرحب بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لعام ٢٠١٢. وقد واصل الصندوق طوال عام ٢٠١٢ الاستفادة من المشاورات المنتظمة مع اللجنة ويود أن يعرب عن امتنانه لرئيس اللجنة وأعضائها لما أبدوه من التزام وما قدموه من توجيهات لا تقدر بثمن في المساهمة في تعزيز ممارسات إدارة الصندوق.

المشورة الاستراتيجية التي قُدمت للإدارة في عام ٢٠١٢ (الفقرات من ١٠ إلى ٢٢ من التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات)

٣ - يسر الصندوق أنه قد تمكن من ملء عدد من المناصب الرئيسية رفيعة المستوى بمرشحين مؤهلين تأهيلا جيدا خلال عام ٢٠١٢: (أ) نائب المدير التنفيذي (للسؤون الإدارية)؛ (ب) ونائب المدير التنفيذي (لسؤون البرامج)؛ (ج) ومديرو شعبة خدمات الرقابة، وشعبة الموارد البشرية، والشعبة الفنية، وشعبة الإعلام والعلاقات الخارجية.

٤ - ويعرب الصندوق عن التقدير للدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة في استعراض النظام المالي والقواعد المالية للصندوق وسيواصل التشاور مع اللجنة الاستشارية من أجل إجراء تنقيحات على السياسات في المستقبل.

٥ - وعلى سبيل متابعة جهود إعادة التنظيم التي بدأت في عام ٢٠٠٨، يواصل الصندوق تنفيذ عدد من التدابير التي تهدف إلى تعزيز تركيز الصندوق على الميدان والتأكيد على النتائج. وقد بدأ تنفيذ خطة العمل تدريجيا في جميع الأقاليم والبلدان في عام ٢٠١١، وذلك بقيادة القيادات التنفيذية الجديدة. وتوفر خطة العمل خريطة طريق لزيادة كفاءة الصندوق وفعاليتيه ومعالجة المسائل المتعلقة بسبعة مجالات ذات أولوية هي: (أ) الرؤية المركزة؛ (ب) وتعزيز الدعم الميداني؛ (ج) وتحسين الاتصالات؛ (د) وتعزيز مهارات الموظفين؛ (هـ) وتنسيق الإدارة والعمليات؛ (و) وتدعيم الثقافة التنظيمية؛ (ز) وتعزيز مساءلة الإدارة العليا. وتم تشكيل لجنة لاستعراض البرامج كي توفر آلية إضافية لضمان الجودة لمشاريع البرامج القطرية قبل تقديمها للمجلس التنفيذي كي يستعرضها. وفي عام ٢٠١٢، تم إنشاء

فريق عامل مشترك بين الشعب لبحث الطرق الفعّالة لتقديم دعم تقني وبرناجي وتشغيلي متكامل للبلدان والأقاليم. وتتوفر بالفعل أدلة على أن هذه الجهود أسفرت عن زيادة تركيز البرامج على الصعيد القطري وعن تعزيز الدعم الميداني. وافتُتح مكتب إقليمي ثان في أفريقيا في بداية عام ٢٠١٢ وذلك بعد موافقة المجلس التنفيذي على ذلك في المقرر ٣/٢٠١٢، ومن أجل التعجيل بتقديم الدعم لأفريقيا حيث تبلغ وطأة الأمراض ذروتها، بما في ذلك فيما يتعلق بالوفيات النفاسية واعتلال الأمهات. وعلاوة على ذلك، يستعرض الصندوق النهج التي يتبعها في البرامج الإقليمية والقطرية وذلك في سياق وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وسيشمل هذا إجراء استعراض للاختصاصات الحالية والاحتياجات من الموظفين للمكاتب الإقليمية، بهدف تعزيز قدرتها على تقديم الدعم للمكاتب القطرية.

٦ - ويعرب الصندوق عن التقدير للتشجيع الذي ورد في التقرير السنوي للجنة الاستشارية فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تقريره (انظر A/67/5/Add.7) أن الصندوق يسير على الطريق الصحيح في تنفيذ هذه المعايير. وفي هذا الصدد، انتهى الصندوق من وضع سياساته المحاسبية؛ وعدّل نظامه المالي وقواعده المالية؛ وأجرى التعديلات اللازمة في منظومته كي تتلاءم مع نظامه لتخطيط الموارد في المؤسسة، أطلس. وقامت الإدارة العليا في الصندوق برصد المشروع، ورأس المدير التنفيذي مجلس المشروع (لجنته التوجيهية). وتجري معالجة الاهتمامات التي أعرب عنها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات المذكور أعلاه.

٧ - وفي عام ٢٠١٢، أجرى الصندوق استعراضا دقيقا لإطار الرقابة الداخلية لديه وقام بتحديثه. وشمل الاستعراض ستة أنشطة يضطلع بها حاليا ونشاطا إضافيا، هو إدارة المخزون. وقد أشرفت على المشروع شركة استشارية كبرى مما ضمن أن يتماشى التحديث مع أفضل الممارسات المهنية التي تحددت في "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي. وقد تمخض المشروع عن التوصية بضرورة زيادة تطوير إطار الرقابة الداخلية كي يشمل أساليب عمل هامة أخرى، من بينها جوانب البرمجة. وسيستكشف الصندوق تعزيز ذلك بمزيد من التفصيل خلال عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٢، بدأ الصندوق أيضا تقديم دورة دراسية إلزامية للتدريب على إطار الرقابة الداخلية ومنح شهادة بعد إتمامها.

٨ - وخلال عام ٢٠١٢، أجرت شعبة الخدمات الإدارية، بالتعاون على نطاق واسع مع شعبة خدمات الرقابة، استعراضا للنفقات غير المعززة بمستندات وذلك من أجل تحديد ما إذا

كانت توجد أدلة مستقلة كافية على تنفيذ الأنشطة المرتبطة بها تدعم تصفية مبالغ هذه النفقات. وتم أيضا التشاور مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة قبل اتخاذ إجراءات إدارية وقد أخذت آراء مجلس مراجعي الحسابات في الحسبان تماما. وقد كانت هذه العملية مفيدة في تصفية بعض النفقات المعلقة غير المعززة بمستندات.

٩ - وبمر تنقيح إطار النهج المنسق في التحويلات النقدية للشركاء المنفذين. بمرحلة حاسمة الآن، حيث تقوم منظمات الأمم المتحدة، برعاية اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات المعنية بالنهج المنسق في التحويلات النقدية، بالتحقق من صحة المقترحات والاستنتاجات الأولية التي قدمها الخبير الاستشاري. ويتوقع أن تستكمل هذه العملية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتشكل المراجعة المشتركة للحسابات مدخلا رئيسيا في عملية التنقيح هذه، جنبا إلى جنب مع التقييم العالمي لهذا النهج المنسق. وقد لاحظت اللجنة الاستشارية من قبل أنهما سترحب بتقديم إحاطة لها بشأن نتائج تنقيحه. ويمكن ترتيب تقديم هذه الإحاطة بمجرد الإنتهاء من عملية التنقيح.

١٠ - ويحيط الصندوق علما بالتعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة الرصد المتواصل للامتثال لسياسات إدارة حساب صندوق التشغيل التي تتبعها وزيادة تعزيز الامتثال لها وهي تلتزم بتحسين التزامها بها في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٢، قدم فرع الشؤون المالية توجيهات وأدوات لوحدة الأعمال التجارية في الصندوق من أجل رصد أرصدة حسابات صندوق التشغيل وإغائها وتسويتها وتصفيتها. وعلاوة على ذلك، ساعد فرع الشؤون المالية عددا من وحدات الأعمال التجارية، على أساس فردي، على تسوية أرصدة معقدة ومتقدمة في حساب صندوق التشغيل. وقد أدت التدابير المذكورة أعلاه إلى حدوث انخفاض كبير في أرصدة حساب صندوق التشغيل المتقدمة. وعلاوة على ذلك، بُذلت جهود متضافرة من أجل إجراء تحقيقات وافية بشأن الطلبات الواردة لشطب مبالغ من حساب صندوق التشغيل وتجهيز هذه الطلبات. وستعزز الجهود المنتظمة المبذولة لتصفية أرصدة حساب صندوق التشغيل من جراء اتباع سياسة أكثر صرامة بشأن التحويلات النقدية المباشرة صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، مقرونة بإجراء عمليات تسوية إلزامية لحساب صندوق التشغيل كل ثلاثة أشهر.

١١ - يدرك الصندوق أن نجاح إدارة المخاطر في المؤسسة يعتمد على الالتزام رفيع المستوى والقيادة من جانب رائد هذه العملية. وقد عُين نائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية)، الذي تولى مهام منصبه في نيسان/أبريل ٢٠١٢، رائدا لإدارة المخاطر في المؤسسة وهو يلتزم تماما بتولي زمام ريادتها. ويقوم فريق عامل مشترك بين الشعب بوضع إطار لإدارة المخاطر في

المؤسسة ويستخدم جملة أمور منها أطر إدارة المخاطر في المؤسسة لدى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة للاسترشاد بها. وقام الصندوق، لدى وضع الخطة الاستراتيجية القادمة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بتخطيط وميزنة توظيف مستشار أقدم متخصص لإدارة المخاطر في المؤسسة. وتشمل هذه الخطة وضع وإنتاج مواد للتدريب على إدارة المخاطر في المؤسسة عبر الإنترنت وعقد دورات توجيه وجهها لوجه في اجتماعات إقليمية لجميع الموظفين الميدانيين.

المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بشعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٢ (الفقرات من ٢٣ إلى ٤٣ من التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات)

١٢ - يشكل توفير عدد كاف من الموظفين لشعبة خدمات الرقابة تحديا وسيظل كذلك في المستقبل. ويرجع ذلك جزئيا إلى الطابع التنافسي في سوق العمل بالنسبة لأنواع المؤهلات اللازمة للتوظيف في الشعبة ولأنه يتعين على الصندوق، شأنه في ذلك شأن وكالات القطاع العام الأخرى، أن يتنافس مع السوق التجاري للحصول على هذه المواهب. ولا يوجد لدى الصندوق أي حل جاهز في هذا الصدد.

١٣ - وتشارك إدارة الصندوق اللجنة الاستشارية تقديرها لاستخدام شعبة خدمات الرقابة العملية القائمة على المخاطر لتخطيط المراجعة الداخلية للحسابات. ويلتزم الصندوق التزاما تاما برصد تنفيذ التوصيات التي قدمت في تقارير مراجعة حسابات الشعبة، عن طريق تقديم تقارير شهرية إلى لجنة رصد مراجعة الحسابات، التي يرأسها المدير التنفيذي.

١٤ - وعملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/٢٦، يقدم الصندوق سياسة منقحة للتقييم (DP/FPA/2013/5) إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣. وقد أعدت هذه السياسة المنقحة عن طريق إجراء مشاورات مكثفة مع المجلس التنفيذي، بالإضافة إلى إجراء مشاورات داخلية واسعة النطاق. وتأخذ السياسة المنقحة في الاعتبار استعراض سياسة التقييم الحالية في الصندوق التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، فضلا عن نتائج الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والتوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة في القرار ٦٧/٢٢٦. ولدى وضع سياسة التقييم المنقحة، تشاور الصندوق أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واتبع التوجيهات التي قدمتها هذه الهيئات في هذا الشأن. وتحقق سياسة التقييم المنقحة الاتساق التام بين مهمة التقييم وقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وأفضل الممارسات الدولية.

١٥ - وكما هو متوخى في سياسة التقييم المنقحة في الصندوق، يتبع مكتب التقييم المستقل المدير التنفيذي من الناحية الإدارية ويقدم تقاريره مباشرة إلى المجلس التنفيذي، وسيصبح هو القيم على جميع مهام التقييم في الصندوق، لكل من التقييمات التي تُجرى على مستوى الشركات ومستوى البرامج، وجميع المهام الأساسية المتعلقة بالتقييم. وتسعى السياسة المنقحة إلى ضمان التعبير بشكل واضح لا لبس فيه عن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بمهام التقييم. وعلاوة على ذلك، تكفل السياسة المنقحة ضمان الجودة وتوفير ضمانات بشأن استقلال مهمة التقييم.

١٦ - وتعرب إدارة الصندوق عن التقدير لتشجيع اللجنة الاستشارية شعبة خدمات الرقابة على القيام بما يلي: (أ) عرض التقرير الذي تقدمه إلى اللجنة الاستشارية على الإدارة العليا للصندوق؛ (ب) وإقامة اتصالات منتظمة مع المدير التنفيذي ونائبي المدير التنفيذي لكفالة اتخاذ إجراءات فعالة وفي الوقت المناسب بشأن مسائل مراجعة الحسابات.

المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ (الفقرتان ٤٤ و ٤٥ من التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات)

١٧ - تعرب إدارة الصندوق عن التقدير للتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية طوال عام ٢٠١٢ والمشاورات التي أحرمتها اللجنة مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. ويلتزم الصندوق التزاما تاما بالتعاون الوثيق مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن المسائل المالية ذات الصلة. وسيقدم الصندوق أيضا التدريب لمراجعي الحسابات في المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٣ على النظام المالي والقواعد المالية للصندوق، في جملة مواضيع أخرى.

المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بمهمة الأخلاقيات (الفقرة ٤٦ من التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات)

١٨ - ترحب إدارة الصندوق بإدراج الأخلاقيات كمجال من مجالات التركيز في الاختصاصات المنقحة للجنة الاستشارية وتحيط علما بتعليقات اللجنة في هذا الشأن.

الاستنتاج العام للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (الفقرتان ٤٧ و ٤٨ من التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات)

١٩ - يود الصندوق أن يؤكد من جديد التزامه الشديد بالمساءلة وبوضع نظم الدعم اللازمة وتعزيز عمليات ضمان الجودة المعمول بها بالفعل. ويتوقع الصندوق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بطريقة مرضية، كما أيدت ذلك الملاحظة التي أبدتها مجلس

مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وسيقوم مجلس مراجعي الحسابات بالتحقق من النجاح في تنفيذها بعد أول سنة كاملة من بدء التنفيذ.

٢٠ - وتعرب إدارة الصندوق عن التقدير للنصائح والمشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية طوال السنة. ويود الصندوق أن يتوجه بالشكر لعضوي اللجنة اللذين انتهت مدة ولايتهما، وهما السيدة اليزابيث ماكراي (كندا) والسيد ماك يوين تين (سنغافورة)، اللذين قدما خدمات لا تقدر بثمن للمنظمة خلال السنوات الثلاث الماضية. ويود الصندوق أن يرحب بالسيد فيراساك لينغسريريوات (تايلند) والسيد بيتر مارتنز (هولندا) اللذين انضموا إلى اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويتطلع الصندوق إلى مواصلة التعاون الوثيق مع اللجنة الاستشارية والحصول على مشورتها. وفي النهاية، يود الصندوق أن يتوجه بالشكر بصورة خاصة للسيد ويليام فاوولر (الولايات المتحدة الأمريكية)، لقيادته وتوجيهاته بصفته رئيس اللجنة.